



مشروع دعم إصلاح التعاونيات الزراعية في مصر

تقوم التعاونيات الزراعية بأدوار هامة في التنمية الزراعية، والاقتصادية والريفية، في كل دول العالم المتقدم والنامي على حد سواء. وكانت التعاونيات الزراعية في مصر تقوم بهذه الأدوار على مدار السنين، لكن هذا الدور تراجع بشكل كبير في العقود الأخيرة لأسباب كثيرة.



وصارت هناك صعوبات في التحول:

من

الوضع الحالي الذي تعاني فيه التعاونيات من:

- إنصراف الأعضاء
- انخفاض راس المال
- إنشغال مجلس الإدارة
- عدم الاهتمام بالبيئة
- إهمال المجتمع المحلي
- إنعدام مشروعات التنمية
- ... وغير ذلك كثير

إلى

الوضع المرجو للتعاونيات:

- منظمات إقتصادية إجتماعية مستقلة
- تدار بأسلوب تشاركي بواسطة أعضائها
- قادرة على توفير المدخلات والمعلومات والتسويق
- قادرة على تأسيس شركات مع تعاونيات أخرى أو مع القطاع الخاص
- ... وغير ذلك ممكن

وفي هذا الإطار سعت الحكومة المصرية ممثلة في وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي إلى دعم التعاونيات الزراعية، وإعطائها مزيد من الحرية الاقتصادية للقيام بأدوارها من خلال إصدار القانون ١٢٤ لسنة ٢٠١٤ والذي تضمن عدة تعديلات في بعض مواد القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠، بلغت في مجملها ١٢ تعديلا، ومن أهمها الآتي:

- (١) السماح للجمعيات التعاونية الزراعية بإنشاء مشروعات مع القطاع الخاص على ألا تزيد مساهمة القطاع الخاص عن ٢٥٪ من رأس مال.
- (٢) يمكن للجمعية التعاونية أن تؤسس منفردة أو مع جمعيات أخرى شركات مساهمة لإقامة مشروعات في مجالات الإنتاج الزراعي وما يرتبط بها من أنشطة.
- (٣) السماح للجمعيات التعاونية من خلال لوائحها الداخلية أن تحدد قيمة سهم العضوية، والحد الأدنى لرأس المال الجمعية.
- (٤) إعطاء صلاحيات أوسع للاتحاد التعاوني لاتخاذ قرارات كانت معطاة من قبل للجهة الإدارية.

وبناءً على ما سبق فلقد أصبح الوضع حالياً مهيباً للتعاونيات الزراعية وأعضائها من صغار الحائزين للاستفادة من الفرصة التي أتاحتها تعديل القانون للتحويل نحو مستقبل أفضل. ويسعى مشروع "دعم إصلاح التعاونيات الزراعية في مصر" الذي تقوم بتنفيذه منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) من خلال مكتبها في مصر، بالتعاون مع وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي إلى مساعدة الأطراف ذات المصلحة في إصلاح/تطوير الحركة التعاونية في مصر من خلال التعاون للوصول إلى برنامج مستقبلي وخارطة طريق لتحويل التعاونيات من منظمات شبه حكومية، تعاني من عزوف أعضائها ونضوب مواردها، إلى منظمات إقتصادية إجتماعية تدار بكفاءة بواسطة أعضائها، ومن المتصور أن يتم هذا التحويل خلال فترة من 5 إلى 10 سنوات.

وحتى يمكن الوصول إلى هذا البرنامج المستقبلي، يجب القيام معاً بالأنشطة التالية:

- . التعرف على احتياجات وتصورات أعضاء التعاونيات.
- . تعريف أعضاء التعاونيات بأهداف المشروع والفرص التي يتيحها تعديل قانون التعاون الزراعي.
- . مساعدة عدد من التعاونيات على التطبيق الفعلي الميداني لاختبار التعديلات التي تمت على القانون.
- . إقامة منتدى حوار بين الأطراف ذات العلاقة ومن ضمنها الحكومة لتبادل الأفكار والوصول إلى صورات عن مسارات إصلاح الحركة التعاونية.
- . تعاون أطراف منتدى الحوار في وضع برنامج مستقبلي قابل للتمويل لإصلاح الحركة التعاونية على المدى الزمني الطويل.



التغيير
عملية صعبة
ولكنه ممكن لأنه
تحول نحو الأفضل
للتعاونيات وأعضائها ولقرى
وريف مصر !!

مكتب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) في مصر

11 شارع الإصلاح الزراعي، الدقي، مصر

تليفون-فاكس: +20233316000

البريد الإلكتروني: fao-egy@fao.org

الموقع الإلكتروني: www.fao.org/neareast